ورتعرض له بعض الشافعيه فقال المحب الطبري وفي معنى الراحلة كل حمولة اعتيد الحمل عليها في طريقه من برذون او بغل او حمار وقال الاوزاعي منهم وهو صحيح فمن بينه وبين مكه مراحل يسيره جرة العاده بالسفر عليها في مثل تلك المسافه دون المراحل البعيده كاهل المشرق والمغرب منا الآن غير الابل يقوى على قطع المسافات الشاسعه غالبا انتهى وهذا تفصيل حسن جدا ولم ار في كلام الاصحاب ما يخالفه بل ينبغي ان يكون هذا التفصيل مرادهم انتهى كلام الشيخ لكن قال في ائمة المحققين العلامة ابن نجيم وفي اشتراط الراحلة اشاره الى انه لو قدر على غير الراحلة من بغل وحمار انه لا يجب عليه الحج ولم اره صريحا وانما صرحوا بالكراهة انتهى ثم التمكن من الراحلة يشترط ان يكون ملكا لان القدرة بالملك هي الاصل في توجيه الخطاب فقيل الملك لما به الاستطاعة لا يتعلق به واجارة لان بها ملك المنافع دون ملكها كملك الرقبة بخلاف الملك بالاباحة والعاريه سواء كانت من جهة من لا منة له عليه كالوالدين والمولودين او من غيرهم لما سيأتي عن قريب وينبغي ان يختار مكاريا له ديانة في الظاهر ويستكري منه ما يحتاج اليه من الدواب بعد النظر الى دوابه والتامل فيها ان تلك الدواب تصلح لحمله والسلوك لذلك الطريق والمقصد ام لا كيلا ينقطع عن الرفقاء في الطريق فاذا اكتري ينبغي له ان يبين لمن يحمله على دابته ويريه بقدر الوسع كيلا يكون حاملا حمله على حيوان الغير من غير اذنه ورضاه من غير اجرة وكراء ليكون ابعد من الشبهه واقرب الى التقوى ثم اعلم انه استحب بعض العلماء تركك انما سكنه في الكوا الى مكه وفيما يشتريه لاسباب الحج وفي كل ما يتقرب به الى الله تعالى لما ورد من ان الدرهم ينفق في الحج يضاعف بسبعمائة او اكثر وفي رواية عنه عليه السلام والذي نفسي بيده ان الدرهم الذي ينفقه احدكم في الحج انفق في سبيل الله من جبلكم هذا وشار الى ابي قبيس فاذا ماكس فوت نفسه ثوابا كثيرا لاجل ما ينقص من النفقه قيل وهذا مع القدره والجده فاما ان كان ممن يخشى ان لا يقوم به ما يريده اذا لم يماكس فلا باس بالمماسكه وكان سيدي ابو محمد يحيى المرجاني يماكس عند شرائه الحاجة فاذا اشترى ما احتاج اليه للحج كان لا يماكس احدا ممن يشتري منه فربما سئل عن ذلك اولم يبد اهو به فقال ان درهم الحج بسبعمائة درهم فلو ماكست لنقص لي من الثواب او كما قال بخلاف غير الحج فان الانسان يوسر فيه بالمماكسة للباعة لقوله صلى الله عليه وسلم ماكسوا الباعة فان فيهم الازدين واما تعاطي التجاره

في طريق

في طريق الحج نفي البحر الرايق وتجريد السفر عن التجاره احسن ولو احتج لا ينقض نظره كالغازي اذا اتجر كما ذكره الشارح في السير واما عن اله ياو السمعه والرئا ظاهرا وباطنا فغرض انتهى وفي الخلاصه لا باس بالتجاره في طريق الحج اذا صار وجها يسارع في المتنفي عن محمد في الحاج يخرج معه في التجاره قال لا باس به وهو قول ابي حنيفه وعليه مشى الشيخ رحمه الله الكبير ويستحب ان يفرغ قلبه من طلب التجاره فان احتاج اليها ولم يكن له غنى عنها فلا باس بها لكن تكون ضمنا وتبعا لا بجعلها اصلا مقصودا والافضل ان اراد ها ان يشتغل بها بعد الحج ويجوز رجح التاجر والاجير والمكاري لكن بدون تجاره انتهى وفي منسك السروجي ويستحب ان لا يكون خروجه للرياء والسمعه والتجاره والجولان في البلدان للبطر ومتابعة هوى النفس والصيت قال عليه السلام يا تي على امتي زمان يحج اغنياؤهم للنزهة واوساطهم للتجاره وفقراؤهم للمساله وقراؤهم للرياء والسمعه فيجب ان يجتنب من ذلك ويكون جل احواله واموره مصروفا الى ذكر الله تعالى وتعظيم شعائره مخلصا في ذلك لينال ثواب الحاج والمعتمرين ثم اعلم انه شرط التمكن من الراحله ساقط في حق المكي ومن في حكمه اي الكي كاهل المواقيت ومن كان بينه وبين مكه دون مدة السفر هذا ان قدر على المشي اي بلا مشقه وكلفه والا فهو كالافاقي في اشتراط الراحلة ايضا وهو الاصح وقيل انه اي التمكن من الراحله للمكي ومن في معناه شرط مطلقا يعني قدر على المشي او لا كان بينه وبين عرفات مدة السفر او لا لان بين مكه وعرفه اربع فراسخ وكل احد يقدر على مشي اربع فراسخ راجلا فلا يجب عليهم الحج ما لم يقدروا على الراحلة اما الزاد فلا بد منه في ايام اشتغالهم بنسك الحج حتى انه لو كان صانعا يكتسب في كل يوم ما يقوته ولا يفضل شيء عن قوته وقوت عياله قدر ما يكفيه في ايام النسك لا يجب عليه الحج لانه غير واجد للزاد وانه شرط في حقه كما صرح به اكثر مشايخنا وقيل بل عدم الاشتراط في حق من كان بينه وبين عرفة دون مدة السفر اما من كان بينه وبينها ذلك فيشترط في حقه فمن كان من مكه على ثلاثه ايام فصاعدا فهو كالافاقي في حق الراحلة اي في حق اشتراطها له والا فلا حقه مشقه زايده وهذا القول هو المختار عند جماعه من علمائنا كصاحب البحر الزاخر وغيره والفقير الافاقي اذا وصل الى ميقات اي من المواقيت الخمسه كالمكي اي صار حكمه حكم المكي من حيث عدم اشتراط الراحلة في حقه اذا قدر على المشي اما اذا عجز فيشترط في حقه ايضا كما في المكي قيل ينبغي ان يكون الغني الافاقي كذلك للتجار واذا كان يوم منعه لم يجاوز واذا كان عند جمره العقبه فله السواق وهو حديث غريب والله اعلم

قال في الكبرى ومن ثم كره بعض العلماء الركوب في المحفة اول اه ص